

تمثّل المسالمة على المطرق أولوية وطنية، نظراً لما يرتبط بها من تطبيق لأنماط السلوك القويم في إطار الأبعاد التنموية، المرتبطة بالحدّ من الحوادث على المطرق وتداعياتها. وتأييداً لهذه الأولوية الصحية التنموية، تدشن جمهورية مصر العربية برنامجها الوطني للمسالمة المرورية ضمن عشر دول مختارة لمشروع "المسالمة على المطرق - RS10"، وذلك تأميناً لمعايير الصحة العامة في توقيٍّ لاصابات الحوادث والتحفيف من تداعياتها، ومواكبةً للتوجه العالمي لتعزيز الثقافة المرورية، وتلبيةً للأولويات الإقليمية للحدّ من حوادث المسير.

وفي سياق مواصلة المجهود في هذا المجال، يأتي هذا البرنامج ممثلاً لصيغة تضامنية في العمل المؤسسي الذي يجسد المروءة الوطنية المتكاملة لأدوار القطاعات المعنية، بما يشمل الجانب الحكومي، ومؤسسات المجتمع المدني، والمقطاع الخاص، والأفراد، وبالشراكة مع منظمة الصحة العالمية وشركاء دوليين، نحو تشكيل وهي عام بحجم المشكلة وأبعائها، وتطبيق صيغة عملية ملائمة للتدخل الفاعل. ويتزامن هذا التدشين مع إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أول "عقد للعمل من أجل المسالمة على المطرق 2011 - 2020" لوضع حدٍ لارتفاع معدل الموفيات الناجمة عن التصادمات المرورية.

ومشروع "المسالمة على المطرق - RS10"، مبادرة دولية، وتعمل في إطارها لجنة قومية من الوزارات المعنية، مثل وزارات النقل، والمداخلية، والصحة والسكان، والتعليم، والتعليم العالي، والإعلام، فضلاً عن هيئات ومنظمات أهلية، وكذلك الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتعاون مع هذه الجهات لجنة دولية تنسّقها منظمة الصحة العالمية، وتمويلها مؤسسة بلومبرغ.

وستكون مصر الدولة الأولى إقليمياً التي يطبق فيها المشروع، وذلك في إطار المجهود الحديثة التي تُبذل للحدّ من الموفيات والإصابات الناجمة عن التصادمات على المطرق. وسوف يتم إطلاق المشروع في الواحدة من ظهر يوم الاثنين، 11 تموز/يوليو 2011، بمعهد التدريب القومي، التابع لوزارة الصحة والسكان، في فعالية يحضرها ممثلو كافة الجهات المشاركة، وخبراء دوليون وخبراء منظمة الصحة العالمية في المقر الرئيسي والمكتب الإقليمي ومكتب منظمة الصحة العالمية في مصر، ويفتحها الدكتور حسين عبد المرزاق المجزائري، المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط.

ويهدف المشروع - الذي سيطبق في تسعة بلدان أخرى هي روسيا وتركيا وكينيا والمكسيك وفيتنام وكمبوديا والصين والهند، إلى رفع مستوى الأمان على المطرق من خلال التصدي لمشكلة السرعة وتعزيز استخدام أحزمة الأمان، إذ إن تحطّي السرعة المسموحة بها هو أحد الأسباب الرئيسية لوقوع التصادمات على المطرق في مصر، كما أن التطبيق المحاذي لاستخدام أحزمة الأمان هو أحد التدخلات الموقائية الفعالة للحدّ من الإصابات والموفيات الناجمة عن التصادمات.

وقد بدأت الأطراف المشاركة ومعها لجنة التنسيق عملية الإعداد لتطبيق المشروع في مصر منذ أشهر، وأنشر عملها الحديث حتى الآن عن وضع 16 جهازاً لكشف السرعة (المراقب) على الطريق المدائرى، وفي غضون أسبوع واحد انخفض عدد مخالفات تجاوز السرعة من 40 ألف مخالفة إلى 4 آلاف مخالفة فقط على هذا الطريق. ويستهدف المشروع مبدئياً محافظتي القاهرة والإسكندرية على أن يعم تدريجياً على سائر المحافظات.

ومن الأهداف المهمة الأخرى للمشروع التأكُّد من تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بالمسالمة على المطرق، ورفع مستوى إدارة البيانات والمعلومات من خلال التنسيق بين كافة الجهات المعنية.

يذكر أن التصادمات على المطرق تمثل عبئاً شديداً الموطأة على كاهل قطاعات عديدة، في مقدمتها القطاع الصحي ونُظم الرعاية الصحية. ولهذه المشكلة ملامح خاصة في مصر، إذ إنها أكثر وقوعاً بين الذكور عنها بين الإناث بنسبة 76% و 26% على التوالي. ويمثل الشباب وصغار البالغين الفئة الأكبر بين ضحايا التصادمات، ما يعني أن المخسارة فادحة في الفئة العمرية الأكثر إنتاجية في المجتمع، الأمر الذي يعرض المجتمع لخسارة الحاضر والمستقبل معاً. والمؤسف أن 50% من الموفيات تقع بين عائلة الأسر في المرحلة من 15 إلى 44 عاماً مما يرسم بُعداً اجتماعياً خطيراً لل المشكلة.

كما أن للمشكلة وجهها الاقتصادي المفزع، إذ تكلف البلدان ذات الدخل المنخفض والمدخل المتوسط (ومن بينها مصر) ما بين 1% إلى 2% من الناتج القومي الإجمالي أي أكثر من مجموع المساعدات التنموية الدولية التي تحصل عليها هذه البلدان.

ومن ملامح مشكلة التصادمات على المطرق في مصر أيضاً أنها، على عكس الاعتقاد الشائع، تقع في المطرق الأقل ازدحاماً بالمركبات، إذ يغري هذا الوضع هواة مخالفة حدود السرعة بقيادة المتهورة. وهذا ما يتسبب كذلك في ازدياد نسبة التصادمات في أيام العطلات، وخاصةً الجمعة، وفي ساعات الصباح الباكر وفي المحافظات قليلة الكثافة السكانية مثل جنوب سيناء.

ومن شأن التصدِّي لمشكلة المسرعة وتحقيق الأمان على المطرق أن يعود بفوائد جمة على الاقتصاد، فهو يعني توفير جانب لا يستهان به من الإنفاق الطبي، والإإنفاق لتعويض التلفيات والخسائر، والإإنفاق لإعادة التأهيل، والأمر الأهم هو إنقاذ الأرواح التي تزهق في التصادمات على المطرق، وهو أمر لا يمكن تعويضه بأي ثمن.